

Distr.: Limited
10 September 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثانية عشرة المستأنفة

فيينا، 6-10 أيلول/سبتمبر 2021

مشروع التقرير

إضافة

سادسا - المساعدة التقنية

1- قدمت ممثلة للأمانة تحديثا موجزا تضمن معلومات إحصائية وموضوعية عن الاحتياجات من المساعدة التقنية المحددة في الدورة الأولى لآلية استعراض التنفيذ، مع التركيز بوجه خاص على الفصل الرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية. وأوضحت أنه تم، منذ آخر تحديث قدمته الأمانة (CAC/COSP/2019/14)، الانتهاء من أربعة استعراضات إضافية، حدد اثنا منها احتياجات من المساعدة التقنية. وذكرت أن 118 دولة كانت قد حددت ما مجموعه 3 680 احتياجا من المساعدة التقنية في إطار دورة الاستعراض الأولى، وأن التحليل الموضوعي العام لم يتغير لأن ثمانية احتياجات جديدة حُددت فقط. وفيما يتعلق بكل من الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية، ظلت الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية تتعلق بصوغ التشريعات وبناء القدرات والمعلومات المتعلقة بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

2- وبالإشارة إلى الفصل الرابع (التعاون الدولي)، كانت المادة التي حُددت بشأنها معظم الاحتياجات هي المادة 46 المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة، حيث حددت 74 دولة 200 من هذه الاحتياجات، تليها المادة 44 المتعلقة بتسليم المجرمين والمادة 50 المتعلقة بأساليب التحري الخاصة (حددت 63 دولة 185 احتياجا و182 احتياجا على التوالي). وذكرت الممثلة أنه يمكن ملاحظة الروابط بين الفصلين الرابع والخامس في تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية. وبالإشارة إلى الفصل الخامس (استرداد الموجودات)، كانت خمس من الدول الثماني التي حددت احتياجات للمساعدة قد قامت بذلك للنهوض بقدراتها وتعزيز أطرها التشريعية في مجال التعاون الدولي. وفي الختام، ذكرت ممثلة الأمانة الدول بأن الأمانة ستقدم إلى المؤتمر في دورته التاسعة تحليلا ولمحة عامة أشمل بشأن الاحتياجات الناشئة عن دورتي الاستعراض.



حلقة نقاش بشأن المساعدة التقنية (جلسة بعد الظهر)

3- في حلقة النقاش المتعلقة بالمساعدة التقنية، عرض مناظر من السودان الإطار القانوني المعتمد في بلده بشأن استرداد الموجودات، وبيّن كيف أن المساعدة التقنية التي تلقاها البلد قد نجحت في تعزيز ذلك الإطار. وأوضح أن إعلانا دستوريا للفترة الانتقالية صدر في عام 2019، تضمن عددا من المبادئ والأحكام المتعلقة بعدم الإفلات من العقاب ومكافحة الفساد. وبالإشارة إلى المساعدة التي تلقاها البلد من المبادرة المشتركة بين المكتب والبنك الدولي لاسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار")، ذكر أن بعثة استكشاف بشأن إصلاح القانون أوفدت في كانون الأول/ديسمبر 2019 وأدت إلى وضع خطة عمل مخصصة. ونُظمت اجتماعات ثلاثية مع دول أخرى خلال تلك البعثة. وعلاوة على ذلك، قدمت مبادرة "ستار" الدعم في وضع القوانين، بما فيها قانون بشأن استرداد الموجودات. وطلب بلده مؤخرا إلى المكتب تقديم المساعدة في وضع استراتيجية لمكافحة الفساد. وذكر أن لجنة لمكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة في طور الإنشاء، واختتم بالإشارة إلى أن بلده لا يزال بحاجة إلى مساعدة تقنية لمواصلة بناء قدراته وتطوير إطاره القانوني.

4- وبيّن مناظر من أوزبكستان كيف استفاد بلده من المساعدة التقنية المقدمة من خلال مبادرة "ستار". وأوضح أن بلده حصل على الدعم لإجراء تحقيقات مالية موازية وتيسير عقد اجتماعات مع النظراء الأجانب بشأن بعض قضايا استرداد الموجودات والحصول على مساعدة تشريعية استشارية. وفي أيار/مايو 2021، دعمت مبادرة "ستار" وضع إرشادات إدارية مشتركة بشأن التحقيقات وأنشطة البحث العملياتية التي تشارك فيها عدة مؤسسات. وقد أدى هذا الدعم إلى تعديل تشريعي هام يتعلق بالتشريع الخاص بالسرية المصرفية في أوزبكستان. وسمح هذا التعديل التشريعي بتبادل معلومات تتعلق بالسرية المصرفية بين سلطات الادعاء والتحقيق والاستخبارات، وكذلك مع السلطات المختصة في دول أخرى.

5- وقدم مناظر من مبادرة "ستار" لمحة عامة عن عمل المبادرة في الفترة 2020-2021. وذكر أنه في سبيل التكيف مع الأوضاع الناجمة عن الجائحة، قدمت المبادرة دعما تقنيا إلى 18 بلدا تراوح من تقديم المساعدة بشأن الإصلاحات التشريعية وبناء القدرات في مجال التحقيقات المالية والأدوات القانونية لاسترداد الموجودات، إلى دعم التنسيق بين الوكالات على الصعيد المحلي وتيسير التعاون الدولي بين الدول. ومن النجاحات التي تحققت في هذا الصدد اعتماد أربع دول من الدول الإحدى عشرة التي تلقت المساعدة في مجال الإصلاح التشريعي قوانين أو تعديلات جديدة تتعلق باسترداد الموجودات؛ ونجاح دولتين من الدول الست التي تلقت الدعم لتعزيز آليات التنسيق المحلية في إنشاء وكالة أو آلية تنسيق محلية جديدة. وفي واحد من الأمثلة، ساهمت المساعدة المقدمة في النجاح في مقاضاة وإدانة أشخاص في قضية فساد كبرى واسترداد الدولة 43 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعرض المناظر إنجازين بارزين من العام الماضي، وهما: دعم قدمته مبادرة "ستار" لإصلاح تشريعات مكافحة الفساد في أوكرانيا من خلال المساعدة في إعادة العمل بنظام الإفصاح عن الموجودات بعد طعن قدمته المحكمة الدستورية، وتشديد الجزاءات في ذلك البلد في حالة الإفصاحات الكاذبة؛ وتقديم المشورة بشأن تشريع يتناول استرداد الموجودات مدنيا من الولايات القضائية الأجنبية. وفي منغوليا، نظمت مبادرة "ستار" حلقات عمل لتعزيز قدرات السلطات على التحقيق في قضايا الفساد وغسل الأموال واسترداد الموجودات وملاحقة مرتكبي تلك الجرائم قضائيا، مما حسن التنسيق بين وكالات إنفاذ القانون والادعاء العام من خلال اعتماد نظام جديد لإدارة القضايا. وبالإضافة إلى ذلك، طالما اضطلعت مبادرة "ستار" بدور هام بوصفها وسيطا نزيها بين الدول طالبة والدول الملتزمة للطلبات، حيث سهلت المحادثات الثنائية وقدمت التوجيه بشأن التعاون غير الرسمي قبل إحالة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وواصلت تقديم هذه المساعدة للدول خلال العام الماضي. وقال المناظر إن المبادرة ستركز بشكل متزايد في المستقبل على المراكز المالية وعلى دور المهنيين من حراس بوابات وجهات ممكنة، لا سيما في عمل المبادرة على صعيد السياسات والمعارف. وأشار إلى الموارد العديدة المتاحة على الموقع الإلكتروني الجديد لمبادرة

"ستار"، بما في ذلك الطبعة الثانية المحدثّة من دليل استرداد الموجودات الصادر عن المبادرة بعنوان "ستار" في كانون الأول/ديسمبر 2020، واختتم عرضه الإيضاحي بالإشارة إلى أدوات بحثية ومعرفية ستتاح مستقبلاً، بما في ذلك جمع البيانات حول قضايا استرداد الموجودات.

6- وبينّ مناظر من إكوادور كيف دعمت مبادرة "ستار" بلده في بناء قدراتها وتعزيز إطارها المؤسسي والتنظيمي في مجال استرداد الموجودات. فقد نظمت حلقة عمل أولية في عام 2018، ثم أنشأت إكوادور، في أيلول/سبتمبر من عام 2019، مجموعة جهات الوصل المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات. وأوضح المناظر أن أهداف المجموعة، التي تضم 11 مؤسسة، تتمثل في اقتراح وتنسيق وتعزيز السياسات والإجراءات والاستراتيجيات المتعلقة بتحديد مكان الموجودات واستردادها، وأن المجموعة قد عقدت منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وعلى الرغم من الجائحة، 10 اجتماعات عادية و6 اجتماعات استثنائية، مما مكّنها من تحديد عدة حالات اعتبر أنها ستقضي على الأرجح إلى استرداد موجودات. وأضاف أن الجمعية الوطنية قد اعتمدت في شباط/فبراير من عام 2021 قانوناً أحدث تغييرات منها استحداث جرائم جنائية جديدة بهدف مكافحة الفساد، منها المغالاة في تقدير الأسعار في الاشتراء العمومي، والفساد في القطاع الخاص، وعرقلة سير العدالة. وشمل القانون أيضاً أحكاماً امتثال بوصفها تدابير وقائية في إطار مكافحة الفساد. واختتم المناظر كلمته بإبلاغ فريق استعراض التنفيذ بأن إكوادور اعتمدت في أيار/مايو من عام 2021 قانوناً بشأن المصادرة غير المستندة إلى إدانة.

7- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكدت متكلمة على أنه يمكن التغلب على عقبات كثيرة من خلال تعزيز السلطات المركزية أو إنشائها، إن لم تكن موجودة بعد. فهي، حسبما أوضحت المتكلمة، تمثل عنصراً حاسماً في الاتصالات والتعاون الدولي، ولكنها كثيراً ما لا تعار اهتماماً في تقديم المساعدة التقنية. وأشارت إلى أن تقديم المساعدة التقنية في هذا المجال يمكن أن يعود بفائدة إضافية تتمثل في إقامة علاقات جيدة بين البلدان، وأن من شأن تعزيز قدرات السلطات المركزية أيضاً أن يحسن التعاون بين البلدان في التحقيقات المتعلقة بالفساد. وفي الختام، أشارت المتكلمة إلى أن بلدها يعمل على نتائج استعراضات التنفيذ لتوجيه ما ينفذه من أنشطة دعم ومساعدة تقنية، وأثارت سؤالاً بشأن مدى تواتر استخدام أداة المكتب لكتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في أنشطة بناء القدرات.

8- وتعليقاً على ذلك، أشارت المناظرة من مقدونيا الشمالية إلى أن بلدها يعتمد بصورة رئيسية على المعاهدات الثنائية واتفاقيات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بطلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وقالت إن حكومتها لم تستخدم اتفاقية مكافحة الفساد كأساس قانوني إلا في حالات قليلة جداً، بل إنها لم تستخدم النماذج المخصصة للمساعدة القانونية المتبادلة قط، ويتطلب ذلك إيلاء مزيد من الاهتمام. وبعد ذلك أبلغ المناظر من البنك الدولي الفريق بأن مبادرة "ستار" كثيراً ما تستخدم أداة كتابة طلبات المساعدة كخطوة أولى في تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة. ولاحظ ممثل للأمانة أن النسخة المحدثّة من أداة كتابة طلبات المساعدة زودت بواجهة أكثر تطوراً، وأضاف أن المكتب يعمل أيضاً مع السلطات المركزية على تحسين مضمون الطلبات وجودتها.

9- وفي سبيل إبراز دور سلطات الجمارك في سلسلة الإمداد العالمية وفي جهود استرداد الموجودات، وصف متكلم من منظمة الجمارك العالمية أنشطة منظّمته في مجال بناء القدرات، التي تشمل تقييمات مخاطر الفساد، وبعثات مكافحة الفساد التشخيصية، والتدريب على آليات الرقابة الداخلية وإشراك أصحاب المصلحة، وتوعية موظفي الجمارك.